

Distr.: General
1 December 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الحادية والستون

١٥-٦ شباط/فبراير ٢٠١٣

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية
والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة:
الموضوع ذو الأولوية: التشجيع على تمكين الأفراد في
سياق القضاء على الفقر، والإدماج الاجتماعي، وتحقيق
العمالة الكاملة، وتوفير فرص العمل اللائق للجميع

بيان مقدم من منظمة "باكس روماننا"، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز
استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق



بيان

تواصل الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التأثير في حياة الناس في جميع أنحاء العالم. وهي تشكل انتكاسة كبيرة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وبرنامج العمل العالمي للشباب. ونتيجة للأزمة، ازدادت أعداد من يعيشون في فقر زيادة لم يحدث مثيل لها من قبل. وأثبتت الأزمة أيضاً أن الشباب يمثلون فئة معرضة بشدة للخطر. ويحتاج العالم اليوم، بوصول عدد سكانه إلى ٧ بلايين نسمة، إلى تنسيق الجهود على نحو مكثف وتمكين منظمات المجتمع المدني وتحقيق تضامن عالمي حقيقي. وفيما يتعلق بصفة خاصة بالشباب والقضاء على الفقر، ترى منظمة "باكس روماننا" أن القضايا الملحة في الوقت الراهن هي التعليم والعمالة والمشاركة السياسية.

التعليم

أفرزت الأزمة حالة تنطوي على زيادة مفاجئة في عدد من ينشدون قبولهم في مؤسسات التعليم العالي. وإذ تسعى الحكومات جاهدة لإيجاد حلول للمشاكل المتعلقة بالميزانية، يجري تخفيض التمويل المخصص للتعليم على الرغم من وجود زيادة في الطلب. وبالنسبة لمن يعيشون في بلدان توفر فيها الدولة دعماً كاملاً أو جزئياً للتعليم العالي، ستواجه الحكومات والمؤسسات عدة خيارات تتراوح بين الحد من أعداد المقبولين، أو السماح بزيادة عدد المقبولين مع خفض الإعانات التي يحصل عليها الطلاب، أو توفير تعليم أقل جودة لنفس العدد من الطلاب.

وتخفيض الإعانات التي يحصل عليها طلاب التعليم العالي هو إجراء محفوف بالمخاطر، لأنه يؤثر تأثيراً مباشراً في مستقبل البلد وتنميته. ومن المرجح أن اقتران تخفيض الإعانات بنمو في أعداد المسجلين سيؤدي إلى تحميل الطلاب أية أعباء مالية تتحملها الجامعات. ويتيح هذا الوضع للطلاب الأكثر ثراء إمكانية الحصول على التعليم على نحو غير متناسب. أما الطلاب الذين يعيشون ظروفًا اقتصادية صعبة فيوضعون تلقائياً في وضع محف. ويشكل نظام التعليم المفتوح لجميع الناس، بغض النظر عن الثروة أو الجنس أو الدين أو الإثنية، أعظم سلاح للقضاء على الفقر في الدول النامية. وإذا ما أخذت الدول الأعضاء القضاء على الفقر مأخذ الجد، فيجب على الحكومات أن تفهم قيمة التعليم الذي تتاح إمكانية الحصول عليه لجميع أفراد المجتمع.

بطالة الشباب

وفقاً لتقرير منظمة العمل الدولية المعنون ”اتجاهات العمالة العالمية للشباب: معلومات مستكملة لعام ٢٠١١“، تمثل بطالة الشباب أحد العوامل الرئيسية التي تسهم في حركات الاحتجاج التي تندلع في مختلف أنحاء العالم، وخصوصاً في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وعلاوة على ذلك، يساعد هذا الاتجاه نحو الاحتجاج في تحفيز حركات ”احتلوا“ ضد جشع الشركات والمعاملة التفضيلية التي تمنحها الحكومات الغربية للمصارف والجهات الاقتصادية الفاعلة الأخرى. ونتيجة لذلك، لا بد من القيام بشيء لمساعدة الشباب في أن يصبحوا أفراداً منتجين في المجتمع، وليس مجرد أشخاص يعيشون على الهامش ويشعرون بالانقطاع عن المجتمع.

وتدرك منظمات الشباب غير الحكومية جيداً أن الشباب ركن أساسي في التنمية الاقتصادية. ولهذا السبب، تركز منظمات مثل منظمة ”باكس رومانا“ على تنمية الفرد كوسيلة للقضاء على الفقر. والشباب الناشطون في رابطات الشباب وفي المنظمات المجتمعية والدينية يكتسبون مجموعة من المهارات القابلة للنقل واللازمة للحصول على عمل لائق. وتساعد المشاريع التي تركز على تنمية قدرات الشباب في تزويدهم بمهارات قابلة للنقل.

وعن طريق المشاريع التي يعمل فيها الشباب، تساعد منظمة ”باكس رومانا“ في تكوين مجالات تنطوي على مهارات واسعة من قبيل:

- الاتصالات
- البحث والتخطيط
- العلاقات الإنسانية
- التنظيم والإدارة
- القيادة

وعن طريق هذه المجالات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والتي تنطوي على مهارات واسعة، يكتسب الشباب الأدوات اللازمة للحصول على فرص العمل وكسب أجر لائق. غير أنه مع مواصلة الحكومات تنفيذ سياسات اقتصادية فاشلة تتبعها منذ عقود وتهتم أكثر بإنقاذ الأثرياء على حساب الجماهير، ستستمر معاناة برامج الشباب.

وتقوم الحكومات حالياً بتحويل الأموال عن برامج الشباب من أجل تلبية مصالح الشركات القوية التي أدت دوراً محورياً في التسبب في الانهيار الاقتصادي في الآونة الأخيرة.

ومع استمرار تحقيق حركات الاحتجاج في جميع أنحاء العالم للمكاسب، فمن المصلحة الأفضل للدول الأعضاء التعامل مع الشباب والعمل معهم لتحقيق مستقبل أكثر إشراقاً.

مشاركة الشباب

ترتبط الاحتجاجات السياسية التي اجتاحت الكثير من المجتمعات في جميع أنحاء العالم ارتباطاً مباشراً بعدم مشاركة الشباب في الحكم. وفي أحيان كثيرة جداً، تتخذ الحكومات قرارات دون أي معالجة لاحتياجات الشباب أو طلب مساهماتهم في الكيفية التي ينبغي أن تتخذ بها القرارات. ومن المعروف جيداً أن حماس الشباب يمكن أن يوجه نحو تحقيق قدر أكبر من المنفعة. ونتيجة لذلك، من الأهمية الكبرى أن تشرك الحكومات الشباب بحيث يمكن البدء بالحوار والحوار دون وقوع العنف في شوارع العواصم الوطنية.

وعندما تنحاز للشباب الفرصة للاضطلاع بدور معزّز في مناورات الحكم والقطاعات الاجتماعية الأخرى، يمكن التخفيف من حدة المشاكل الاجتماعية الملحة مثل بطالة الشباب والجريمة. وعندما يتاح للشباب التطور ليشاركوا مشاركة كاملة في المجتمع في عمر مبكر، فإنهم يتعلمون تقييم مكانتهم في مجتمعاتهم المحلية. وعندما يتاح للشباب الاضطلاع بدور أنشط في عمليات اتخاذ القرارات الحيوية بالنسبة للمجتمع، يمكن لهم أن يضطلعوا بدور أكثر قيمة في جميع مستويات الحكم.

ولتحقيق مشاركة الشباب، يجب مكافحة الصور النمطية السلبية المتعلقة بالشباب. فالكبار ينسبون قيمة الشباب بالنسبة للمجتمع. وكما ذكرت شبكة عمالة الشباب التابعة لمنظمة العمل الدولية في منشورها المعنون **توحيد الجهود مع الشباب: دليل عملي للتعاون في مجال عمالة الشباب**، "عوضاً عن النظر إلى الشباب باعتبارهم مشكلة أو مخاطرة محتملة يجب احتواؤها أو حلها، ينبغي الاعتراف بهم كعناصر اجتماعية فاعلة ذات مهارات وقدرات على إيجاد حلول بناءة للقضايا المجتمعية التي تمسهم مباشرة. وعلى واضعي السياسات ألاّ يكتفوا بدعوة الشباب إلى المناقشات المتعلقة بالسياسات فحسب، بل عليهم أن يستمعوا أيضاً إلى الشباب وأن يأخذوا آراءهم في الاعتبار".

وقد قال الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي - مون، إنه يجب إعطاء الشباب فرصة للقيام بدور نشط في اتخاذ القرارات على الصعد المحلي والوطني والعالمي. ومما له أهمية خاصة إعطاء الشباب الفرصة للقيام بدور في المجال السياسي ووضع السياسات على المستويات كافة.

توصيات

تود منظمة "باكس رومانا"، في الختام، التقدم بالتوصيات التالية:

١ - يجب ألا يقع الحق في التعليم ضحية للأزمة الاقتصادية والمالية. واليوم هو الوقت المناسب لزيادة الاستثمار في التعليم، بدلا من تقليص ميزانيات التعليم. ووضع رؤية طويلة الأجل، بدلا من أهداف قصيرة الأجل، هو ما يساعد في القضاء على الفقر. وينبغي بذل كل الجهود من أجل الحيلولة دون تهميش الفقراء من حيث إمكانية الحصول على التعليم من المرحلة الابتدائية إلى الجامعة، بما يشمل مؤسسات التعليم المهني.

٢ - ينبغي استخدام نسبة مئوية صغيرة من ميزانيات الدفاع الوطني لتمويل المشاريع الإنمائية الشبابية. وفي جميع أنحاء العالم، تسمح الحكومات بنمو الإنفاق العسكري على حساب التنمية الاجتماعية الضرورية. وإذا خصصت الدول الأعضاء ولو ١ في المائة من الإنفاق العسكري الراهن واستخدمته في تمويل المبادرات الشعبية الشبابية، فيمكن تحقيق قدر أكبر من التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويمتلك الشباب في كل بلد القدرة على إحداث تغيير إيجابي في مجتمعاتهم وفي العالم. وبقليل من المساعدة المالية من الحكومات، يمكن منح الشباب في كل مكان الفرصة لإنجاز أعمال عظيمة حقاً.

٣ - يجب على البلدان أن تأخذ حركات الاحتجاج التي اندلعت في مختلف أنحاء العالم مأخذ الجد. ولذلك، ينبغي للحكومات أن تضمن مشاركة الشباب في المناقشات الوطنية، ولا سيما في وضع السياسات الداخلية. وتتيح المشاركة في هذه العملية للشباب امتلاك زمام مستقبلهم. ويكفل إنشاء مجالس وطنية للشباب وضمان إدارتها بصورة مستقلة عن الحكومة المركزية التعبير عن صوت الفئات الأكثر حرمانا وضعفا. وكما جاء في ملحق عام ٢٠٠٧ لبرنامج العمل العالمي للشباب، ينبغي للدول الأعضاء أن تسعى نحو تحقيق المشاركة التامة والفعالة للشباب ومنظماتهم على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والدولي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٤ - ينبغي للدول تعبئة الموارد اللازمة لضمان تمكن وفود الشباب من المشاركة في المداولات التي تجريها الأمم المتحدة ووكالاتها. وتعد مشاركة قادة الشباب في الأمم المتحدة أمرا بالغ الأهمية لأنها توفر التدريب العملي لقادة المستقبل السياسيين وتتيح للشباب المشاركة في وضع السياسات العالمية.

٥ - يجب على الدول أن تسعى إلى الاستفادة من المهارات التقنية للشباب وتوسيع حجم العمل المتاح لهم في مجالات مثل الطاقة النظيفة والتنمية المستدامة. ويمكن للمعارف التي يكتسبها الشباب أن تساعد في إحداث نجاحات كبرى في الصناعات الأشد تقدما والتي

يمكن أن تحسّن الاقتصاد وتوفّر وظائف لا تحصى وتحمي البيئة من قوى التنمية البشرية التي تدمرها دون كايح لها.

٦ - ينبغي للدول تشجيع التماسك الاجتماعي واستخدام الشباب كوسيلة لتعزيز الاستقرار والسلام. وهذا أمر هام بصفة خاصة في المجتمعات التعددية. وقد تمثل الغرض من السنة الدولية للشباب، ٢٠١٠-٢٠١١ في تعزيز الحوار والتفاهم. ويمكن أن يكون الشباب في طليعة أية جهود تبذل من أجل تخفيف حدة النزاع الأهلي. والشباب في مختلف بلدان العالم، يمتلكون بالفعل قدراً كبيراً من الخبرة في العمل مع من يختلفون عنهم. ونتيجة لذلك، يتمتع الشباب بالقدرة على توحيد المجموعات الكثيرة التي يمكن أن توجد في مجتمع واحد من أجل تحقيق قدر أكبر من التنمية الاقتصادية والاجتماعية.